



الأميرة الرسمية

المملكة الأردنية الهاشمية

صان : الأربعاء ٢١ جمادى الأولى سنة ١٤٢٠ هـ - الموافق ١ أيلول سنة ١٩٩٩ م.

العدد : ٤٣٧٤

طبع في المطبع العسكرية

توزيع من قبل وزارة المالية

مكتبة الملك



# الجزيدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

فهرس العدد رقم ٤٣٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٩/١

رقم الصفحة	الموضوع
٣٣٤٢	عن أعضاء في مجلس أمناء جامعة الحسين بن طلال
٣٣٤٣	عن رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٩ نظام الإختلال المؤقت للأليات والمعدات
٣٣٤٦	عن مهام دوائر رئاسة الوزراء وتنظيم إجراءات العمل فيها
٣٣٥٨	عن لجان تحديد الحد الأدنى للأجور
٣٣٥٩	عن القانونين برئاسة وعضوية مجلس
٣٣٥٩	الأمم المتحدة للمزارعين الأردنيين
٣٣٦٠	عن مرسوم جمهوري/ قرار صادر عن وزير المالية
٣٣٦٤	عن قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩
	عن قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٥) لسنة ١٩٩٩

# عن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمضى المادة (٧) من قانون الجامعات الأردنية

الرقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

عبدالله الثاني ابن الحسين

صدر المرسوم بهذا هو:

يعين للوزن المذكورة اسماء اعضاء في مجلس ائماء جامعة الحسين بن طلال:

- ١- دولة الدكتور فايز الطراوي
- ٢- معالي الدكتور حوض خليفة
- ٣- معالي الدكتور سليمان عريب
- ٤- معالي السيد احمد العناب
- ٥- معالي الدكتور عبدالله الجباري
- ٦- معالي الدكتور غيث شمس الدين
- ٧- معالي السيد اسعد المجالي
- ٨- معالي السيد احمد آل خطيب
- ٩- معالي السيد لؤي كركوت
- ١٠- معالي الدكتور محمد البري
- ١١- معالي السيد جلدون ابو حسان
- ١٢- معالي السيد جواد خلدون
- ١٣- معالي الدكتور اسامة ياسين التلليوني
- ١٤- رئيس الجامعة

رئيس الوزراء

عبدالله الثاني ابن الحسين

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٠  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٩

نظام الإدخال المؤقت للإليات والمعدات

صادر بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة (١٣٥)

من قانون الجمارك رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الادخال المؤقت للأليات والمعدات لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الوزير : وزير المالية
- الدائرة : دائرة الجمارك
- المدير : مدير عام الدائرة

المادة ٣- يسمح للمشاريع التالية بادخال الآليات والمعدات تحت وضع الادخال المؤقت :-

- أ- المشاريع التي تنفذ لحساب الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وتزيد كلفتها على خمسمائة ألف دينار
- ب- المشاريع الاستثمارية التي تزيد كلفتها على خمسة ملايين دينار ويتطلب تنفيذها ادخال الآليات والمعدات اللازمة لهذه الغاية وذلك بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٩

ج- أي مشاريع أخرى يوافق مجلس الوزراء على السماح بإدخال الآليات والمعدات اللازمة لها بناء على تنسيب الوزير .

المادة 1- لمقاصد المادة (3) من هذا النظام يسمح بالإدخال المؤقت للآليات والمعدات التالية:-

- 1- الجرارات ، البلدوزرات ، المفارقات ، السكريدات ، القريدرات ، الحفارات المداحل ، الكمبيوترات ، الرجاجات ، الكسارات ، الدباب ، خلاطات الاسفلت ، الروافع ، القسط الناقل ، مضخات الاسمنت ، لارادات الباطون والاسمنت ، سيارات القلاب وصهاريج نقل المياه والمحروقات والاسفلت والمهارج الخاصة بنقل الاسمنت وخلاطات الاسمنت المركزية .

2- أي آليات ومعدات غير منصوص عليها في البند (1) من هذه

الفقرة وذلك بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام للمصنع بالإدخال المؤقت لسيارات الركاب والصابون والخلاطات والكيان بجميع انواعها الا يتوافق مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ج- لا يسمح بالإدخال المؤقت لقطع الغيار والاطارات والبطاريات .

المادة 2- تلتزم الجهة التي تطلب السماح بالإدخال المؤقت للآليات والمعدات اللازمة لتنفيذ مشاريعها بما يلي :-

- 1- إبراز توثيق من الجهة الحكومية التي ينفذ المشروع لصاحبها مبنياً على ضرورة المشروع وكلته والتمهدين الفرعيين المشتركين في تنفيذه ومدى الصيانة اللازمة للآليات والمعدات .
- ب- ان يقتصر استعمال الآليات والمعدات على المشروع .

المادة - لا يجوز تغيير نوع وصفة الآليات والمعدات التي تم ادخالها كما لا يجوز تبديل أي جزء منها إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من المدير.

عبدالله الثاني ابن الحسين ١٩٩٩/٧/١٠

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الأوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة	مكيون الحسونة	والعلاقات الخارجية
		الدكتور عبد السلام العبادي
رئيس الوزراء	وزير العدل ووزير	وزير الإعلام
وزير الشباب والرياضة بلوكا	قريبه والاصناف	وزير الثقافة
أمين المجالي	جمال الصرايرة	المهندس ناصر التويحي
وزير الشؤون الفنية والقانونية	وزير الخارجية	
وزير دولة للشؤون البرلمانية	عبدالله الخطيب	
توفيق كركشان		
وزير	وزير	وزير
السياحة والآثار	الدخيلة	الزراعة والتعليم
عقل بلشاجي	الدكتور مكيون مكيون	الدكتور عزت جراهات
وزير	وزير الطاقة	وزير
الزراعة	والثروة المعدنية	العدل
المهندس هاشم الشوبك	المهندس بطيحي أبو عليم	الدكتور حمزة حداد
وزير التسمية	وزير	وزير
الاشخاص	الصحة	السياحة والتجارة
الدكتور فيصل الرفوع	الدكتور اسحق مره	محمد عصفور
	المهندس حسني أبو غدا	

مكيون الخطيب

تعليمات مهام دوائر رئاسة الوزراء وتنظيم إجراءات العمل فيها  
صادرة بموجب المادة (١٠) من نظام تنظيم وإدارة  
رئاسة الوزراء رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩

نظام تنظيم وإدارة  
رئاسة الوزراء وبناء على تعيين كل من الأمين العام لرئاسة الوزراء والمندوب العامين  
لوزارها قررت إصدار التعليمات التالية التي تتضمن مهام كل دائرة من دوائر رئاسة  
الوزراء وإجراءات العمل فيها.

أولاً: الأمانة العامة وتشمل المهام والاختصاصات التالية:

- أ) استلام القضايا والمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزراء والشاغل من  
استيفائها لكافة المتطلبات والشروط اللازمة؛
- ب) التحضير لاجتماعات مجلس الوزراء وإعداد جداول أعمالها وعرض  
الموضوعات على المجلس؛
- ج) تدقيق قرارات مجلس الوزراء واستكمال إجراءات التوقيع والمصادقة  
عليها؛
- د) استلام البريد الوارد للرئاسة وتوزيعه إلى الجهات ذات العلاقة؛
- هـ) توزيع البريد الصادر عن الرئاسة على الوزارات والهيئات الحكومية؛
- و) توفير اللوازم والتجهيزات اللازمة لغرض الرئاسة ومسند السجلات  
والمستندات اللازمة بما يحقق المحافظة عليها من الضياع وسوء الاستعمال؛
- ز) مراقبة نظافة الرئاسة بشكل عام والإشراف على أعمال الشركة المقيدة.

ج) المشاركة في رسم واعتماد السياسات المالية للتراسة واعتماد الموازنة السنوية واجراءات صرفها حسب الاصول.  
ط) دراسة احتياجات الرئاسة من القوى البشرية واعتماد جدول تشكيلات الوظائف.

ي) الاشراف على اعمال ومراحل اصدار الجريدة الرسمية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاجراجها في الوقت المطلوب وبالشكل اللائق.

ثانياً: ديوان المظالم ويولى المهام والاختصاصات التالية:

أ) استقبال التظلمات المرفوعة إلى رئاسة الوزراء واصدار القرارات اللازمة بشأنها كما في ذلك استطلاع رأي الجهات ذات العلاقة.

ب) استقبال التظلمين اذا دعت الضرورة لسماح مطالبهم ومعالجة الجهات المعنية بشأنها واعلام دولة رئيس الوزراء بذلك.

ج) احالة الشكاوي والتظلمات ذات الامة الخاصة الى دولة رئيس الوزراء لمعرفة توجهاته قبل اتخاذ أي إجراء بخصوصها.

د) متابعة الردود التي ترد من الجهات المعنية واجابة المعين والتظلمين بالمعالجات والحلول التي تم الاتفاق عليها.

هـ) الاستخدام الامثل للشكايات العربية والدولية للمعلومات والتجارب المتعلقة بقضايا المظالم.



## الجريدة الرسمية

٢٣٤٨

١٥: (ن) تخيل الملكية الإردنية الهاشمية في النشاطات العربية والدولية التي تتعلق بشبكات النظام وتقديم التقارير في هذا المجال بصفة دورية.

١٦: (ث) دائرة الشؤون العامة وتولى المهام والاختصاصات التالية:-

- (أ) دراسة طلبات وأقراحات المواطنين والمهنيين العامة من الخدمات ومتابعتها مع الجهات المختصة ورفع التقارير والتوصيات حولها لدولة رئيس الوزراء.
- (ب) دراسة القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية وتنمية القوى البشرية والتعليمية والصحية والإدارة المحلية التي ترد للوزارة.
- (ج) القيام بأمانة سر اللجان وأعمالها المختصة هذه الأنشطة ومتابعة تنفيذ قراراتها وتوصياتها.
- (د) متابعة شؤون المشاريع المتعلقة بترامج التنمية الاجتماعية.

هم متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء المتصلة بمهامها.

١٧: (ث) دائرة الاقتصاد وتولى المهام والاختصاصات التالية:-

- (أ) إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية والبلدية، إغلبية منها والدولية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتقديم ملخصات عن الكتب الواردة في هذه المجالات.

ب) توفير المعلومات التي تحتاجها اللجان والجالس ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية والمالية في الرئاسة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ج) التحضير لأعمال المجالس واللجان المختصة بالشؤون الاقتصادية والمالية والتقنية وأعداد جداول الأعمال بالمواضيع المقرر عرضها ومناقشتها.

د) متابعة القرارات الاقتصادية الصادرة عن دولة رئيس الوزراء واللجان المختصة بالشؤون الاقتصادية والسياسيات المالية والتقنية مع الجهات ذات العلاقة ورفع تقارير دورية حولها لدولة الرئيس.

خامساً: - الذائرة القانونية وتولى المهام والاختصاصات التالية:-

أ) دراسة المعاملات والطلبات القانونية المرفوعة اليها سواء كانت من الجهات الرسمية أو غير الرسمية أو الأفراد بما في ذلك أعداد المذكرات اللازمة وفقاً للضوابط المرحية ورفعها إلى الجهة صاحبة العلاقة ومتابعة الإجراءات المتخذة عليها بما في ذلك قرارات مجلس الوزراء.

ب) أعداد الكتب اللازمة لتنفيذ الطلبات الواردة للرئاسة سواء كانت من الجهات الرسمية أو الأفراد تطبيقاً لنظام التشريعات المرحية.

ج) إبداء الرأي القانوني لدولة الرئيس أو مجلس الوزراء أو الوزراء في الأمور التي يطلبها أي منهم.

د) إبداء الرأي القانوني للجهات الرسمية التي تتطلب ذلك من دولة الرئيس.

هـ) إعداد الصياغة القانونية للإبلاغات والتعاميم الرسمية التي تصدر عن الرئاسة.

٣٣٥

الجريدة الرسمية

من ابداء الراي لدولة رئيس الوزراء بالاجراءات التي تتخذ بشكل لا يخالف  
الشرع التشريعات المرعية المتخذة على المعاملات الواردة للرئاسة التي لم تتم دراسها  
من قبل الدائرة القانونية لتصويبها.

سادسا: دائرة الشؤون البرلمانية وشؤلى المهام والاختصاصات التالية:-

- (أ) دراسة الطلبات والاستفسارات المقدمة من السادة الاعيان والنواب  
والترسب بها لدولة الرئيس او نوابه.
- (ب) متابعة الطلبات والمجازها وايضاها الى مصدر الطلب.
- (ج) متابعة الاستئلة من السادة النواب والاعيان والرد عليها ، واعداد ملف  
للمتابعة خاص بها.
- (د) حضور جلسات مجلس الاعيان والنواب ورؤس كافة الاوزاء والمقترحات  
التي ترفع للملاحظات التي يهينها السادة اعضاء المجلسين.
- (هـ) حضور جلسات لجان مجلس الاعيان والنواب ومتابعة قراراتها واعداد  
تقرير مفصل وعرضه على دولة الرئيس او نوابه.
- (و) اعداد ملف خاص لكل نائب وكذلك لكل كلمة برلمانية.
- (ز) التعاون والتنسيق مع الامانة العامة في مجلس الاعيان والنواب.
- (ح) توليق المعلومات البرلمانية التي تنشر علنيا وخارجيا وحوسبتها ورفعها بتقرير  
مفصل لاطلاع دولة الرئيس عليها.

مكتبة النسخ

ط م إعداد الدراسات اللازمة للنهوض بهذه الدائرة لتكون مرجعا لاية  
معلومات تتعلق بمجلس الامة.

ساجدا: دائرة الاعلام والعلاقات العامة وتولى المهام والاختصاصات التالية:-

- أ) تنفيذ السياسة الاعلامية للدولة رئيس الوزراء والرئاسة والمساهمة في رسمها  
بالأضافة الى المشاورة في رسم السياسات الاعلامية للدولة والقيام باعمال  
العلاقات العامة.
- ب) التغطية الاعلامية لنشاطات دولة رئيس الوزراء المختلفة ونشاطات رئاسة  
الوزراء.
- ج) تنظيم المؤتمرات الصحفية للدولة رئيس الوزراء والمقررات الصحفية  
المشكوكة مع ضيقه من خارج الاردن.
- د) تنظيم العلاقة بين رئاسة الوزراء وسائل اجهزة الصحافة والاعلام والعاملين  
فيها وتسهيل مهمتهم.
- هـ) تنظيم اللقاءات الصحفية المفردة للاجهزة الاعلامية التي ترغب بقاء دولة  
رئيس الوزراء والتسقي بينهما.
- و) إعداد ملخصات صحفية يومية لاهم الاخبار والمقالات والتعليقات في  
الصحف ووسائل الاعلام المحلية والخارجية لعرضها على دولة رئيس الوزراء  
اولا بأول.

هذا من الفصل

- (ن) الاسهام في صياغة البيانات والتصريحات الصادرة عن دولة رئيس الوزراء او  
عن رئاسة الوزراء.....
- (ج) اعداد الاجابات على الاسئلة الصحفية التي تطرح على دولة رئيس الوزراء  
وخاصة تلك التي تحتاج الى ارقام وبيانات احصائية.
- (ط) المساهمة في شرح وتوضيح سياسات الحكومة وبيان إنجازاتها وتفسير  
المعلومات حول سياسات الحكومة وإنجازاتها لرجال الصحافة والإعلام.
- (ي) تزويد وسائل الإعلام ببلاغات دولة رئيس الوزراء وقرارات مجلس  
الوزراء.
- (ك) تزويد دوائر رئاسة الوزراء الأخرى بالمواد الاعلامية (صحف ، مجلات  
نشرات ، .....)
- (ل) الاستقبال ووداع يومي لدولة رئيس الوزراء وعند سفره وعودته.
- (م) استقبال ووداع دولة رئيس الوزراء في المواقع والأماكن التي يزورها دولته  
داخل المملكة وخارجها على ان يسبق ذلك الاشراف على المواقع والتنسيق مع  
الجهات ذات العلاقة.
- (ن) استقبال ووداع ضيوف دولة رئيس الوزراء حسب المواعيد المحددة وانهاء  
كافة الاجراءات المتعلقة بالتضيوف القادمين من الخارج بما في ذلك حجوزات  
الفنادق.
- (س) رصد المناسبات الاجتماعية والقيام بالاجراءات المناسبة الخاصة بهذه  
المناسبات على ضوء توجيهات دولة رئيس الوزراء.

فم توجية الدعوات للاحتفالات والمناسبات التي يقيمها دولة رئيس الوزراء والتأكد من وصولها الى اصحابها بالاضافة الى التأكد من إستجابتهم لهذه الدعوات او اعتذارهم.

ق) اعداد قوائم بأسماء وخاوين الشخصيات اقامة والشخصيات ذات الصلة التنفيذية لغايات استخدامها عند الحاجة اليها في نشاطات دولة الرئيس والرئاسة.

د) توثيق المواد الاعلامية الخاصة بدولة رئيس الوزراء والرئاسة في ملفات خاصة.

ثامنا: دائرة حقوق الانسان وتنسيق المهام والاختصاصات التالية:-

أ) دراسة الفعاليات الملكية الشامية والبيانات الوزارية بمجال حقوق الانسان وترجمة ذلك الى برامج ونشاطات ومسرورات وتقديمها لدولة رئيس الوزراء.

ب) دراسة المواضيع والقضايا ذات العلاقة بمجال حقوق الانسان مباشرة على المستويات المحلية والعربية والاقليمية وعلاقتها بسياسات الحكومة وبرامجها وتقديم تقارير بذلك الى دولة الرئيس.

ج) انشاء قاعدة بيانات بما يتفق وانظمة المعلومات المعمول بها في مجال حقوق الانسان بما في ذلك واقع المرأة، والطفل، والشباب، والسكن والسجون، ومراكز الاصلاح، والنزلاء، وجرائم الشرف.

د) الإخلاق على المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

هـ) دراسة طلبات المؤسسات والأفراد ومتابعتها مع الجهات المختصة وولع التقارير والتوصيات بشأنها إلى دولة رئيس الوزراء.

و) التسبب لدولة رئيس الوزراء بتشكيل اللجان المختصة لدراسة القضايا الهامة في مجال حقوق الإنسان.

ز) التعاون مع الجهات المختصة في إعداد الردود على التقارير الدولية.

ح) إعداد تقارير دورية عن نشاطات الدائرة وإنجازاتها.

ط) إعداد خطة الدائرة السنوية وتضمينها البرامج والنشاطات النوعية في مجال عمل الدائرة لعددها في الأقاليم الثلاثة الشمال والوسط والجنوب.

ي) الاستخدام الأمثل للشبكة الوطنية والشبكة الدولية للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ث) وضع المشاريع التي من شأنها تحقيق أهداف الدائرة (مشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد).

ل) تمثيل الأردن في النشاطات العربية والدولية وتقديم التقارير حولها.

م) مكتب رئيس الوزراء ومبنى المهام والاختصاصات التي يكلفه بها دولة الرئيس.

عشر: تنفيذ أية أمور أخرى يجيها دولة الرئيس أو نوابه وحسب

اختصاص كل دائرة.

الح عشر: تتم اجراءات العمل في الرئاسة على النحو التالي:-

لغايات هذه التعليمات يقصد باجراءات تنظيم العمل في رئاسة الوزراء والجراءات التي يجب ان تتم على كافة المعاملات الواردة للرئاسة من الجهات الرسمية وغير الرسمية ومن الافراد وفقا لما يلي:-

(١) يقوم الديوان بتوزيع المعاملات والمراسلات مباشرة الى الدوائر كل حسب اختصاصها ووفقا للاجراءات التي يضعها.

(٢) تتخذ كل دائرة الاجراء اللازم على المعاملات التي ترد اليها بتسجيلها بسجل خاص بها مع بيان تاريخ ورودها وتقوم باعداد المذكرات اللازمة لمجلس الوزراء او لدولة الرئيس او لاصحاب المعالي الوزراء بحيث تتضمن المذكرات الاجراءات المقروحة وفقا للتشريعات المعمول بها والصلاحيات المقررة بمقتضاها.

(٣) عندما يتم اتخاذ أي إجراء على المعاملة من الجهة التي وصلت اليها تعاد الى الدائرة لتنفيذ استكمال الاجراءات اللازمة فيما اذا كان الامر يتطلب



موافقات من دوائر اخرى ، تمهيدا لاتخاذ القرار اللازم من الجهة صاحبة  
الصلاحية باتخاذها وفقا للتشريعات.

( ١ ) وفي الحالات التي يطلب فيها رئيس الوزراء اذاي من الوزراء اجراء "ما" بشأن  
اية معاملة يتعين عندها على النيبوان ان يحول الطلب الى الدائرة ذات  
الاختصاص في الرئاسة.

( ٢ ) على الدوائر التنسيق فيما بينها عند اتخاذ اي اجراء على المعاملات ذات  
الطبيعة المتداخلة الاختصاص .

( ٣ ) يزود الديوان الدائرة ( المختصة ) بنسخة من كتب التغطية التي تصدر على أي  
معاملة.

١٩٩٩/٨/١٠

رئيس الوزراء  
عبد الرؤوف الروابدة

مكتبة النجل

والقوة  
عن  
عامة  
التمثيل  
طوبى

١٩٥٦

# قرار صادر عن لجنة تحديد الحد الأدنى للأجور

صادر بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

١- صلا بالصلاحيات المخولة للجنة تحديد الحد الأدنى للأجور المشكّلة بقرار مجلس الوزراء المؤرخ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٠ بناءً على تنسيب معالي وزير العمل إلى مجلس الوزراء في كتابه رقم ٤٧٨١/١٣ تاريخ ١٩٩٩/٨/١٠ ومسلداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦، قررت اللجنة بالإجماع وضع حد أدنى عام لأجور العمال في المملكة كما يلي :-

أولاً : يكون الحد الأدنى للأجور في المملكة لمائتين ديناراً أردنياً شهرياً .  
ثانياً : يقصد بالأجر في هذا القرار كل ما يستحقه العامل لقاء عمله لقاء أو عينا مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أي كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي .  
ثالثاً : يطبق الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على العمال المشمولين بأحكام قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ .  
رابعاً : يطبق هذا القرار على المشمولين بأحكام قانون العمل من العاملين بأساجر شهري والقطات العاملة بأجر يومي أو استبقاؤاً أو بالساعة أو لأي مدد أخرى وذلك بتقسيم الحد الأدنى للأجور الشهري لهذه الفئات على ثلاثين يوماً .  
خامساً : تسري أحكام المادة (٣٧) من قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ على العمال المتدربين فيما يتعلق بأجورهم .  
سادساً : يبدأ العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ ١٩٩٩/١٠/١ .

عضو	عضو	رئيس اللجنة
يونس البسطامي	أحمد الشواكة	محمد علي ثواب
غرفة تجارة عمان	وزارة العمل	أمين عام وزارة العمل
عضو	عضو	عضو
الدكتور حيدر رشيد	مازن معايطة	الدكتور عبد الله جليليه
الاتحاد العام للقائيات العمال	رئيس الاتحاد العام للقائيات العمال	غرفة صناعة عمان

مجلس العمل

## أسماء الفائزين برئاسة وعضوية

## مجلس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين

• استناداً للبند (ب) من المادة (٣٣) من نظام الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين رقم (٥) لسنة ١٩٩٩، أُنْتُيَت فيما يلي أسماء السادة الفائزين برئاسة مجلس الاتحاد وأعضاء المجلس.

المهندس هاشم الشبول

وزير الزراعة

## رئيس المجلس

السيد حسن سعود التلياسي

(٤١) صوتاً

## أعضاء مجلس الاتحاد

السيد خالد زيدان المصلحة	(٤٩) صوتاً	٠٦	السيد عواد الزوايد	(٤١)
السيد سمير أبو هلاله	(٤٩) صوتاً	٠٧	السيد عوده شنيكات	(٤٤)
السيد حازم العوران	(٤٨) صوتاً	٠٨	السيد شراري كساب الشغابيه	(٤٣)
السيد فلاح زحل كنديمان الفايز	(٤٧) صوتاً	٠٩	السيد بسام حمود الخصارنه	(٤١)
السيد جمال عبد الرحيم مغليه	(٤٦) صوتاً	٠١٠	السيد ركب الريضي	(٣٩)

## إنشاء مركز جمركي

## قرار

صادر عن وزير المالية/ الجمارك

• صلاً بأحكام المادة (١) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، أقر إنشاء مركز جمركي للإشراف على المنطقة الحرة الصناعية السورية الأثرنية من الجانب الأردني تحت اسم مركز ( جمركي المنطقة الحرة الصناعية السورية الأردنية).

الدكتور ميشيل مارتق

وزير المالية/ الجمارك

## الجريدة الرسمية

قرار  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين  
قرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٩

يؤتمتع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الأستاذ طاهر حكمت رئيس محكمة  
وتتضمن عضوية الأستاذ علي الهادي رئيس ديوان التشريع والرأي والقاضي الأستاذ عبد  
المنعم القاضي عضو محكمة التمييز والقاضي الأستاذ بسم نوزان عضو محكمة التمييز  
الأستاذ نواف الطوي مدير الشؤون الإدارية والمالية في الأمانة العامة لمجلس التعليم  
رئيس المكتب لتمثيل الدائرة ذات العلاقة، بموجب كتاب الأمين العام لمجلس التعليم العالي  
تاريخ ١٩٨٧/٤/١٠ رقم ١٩٩٩/٥/٢٦ وذلك للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب  
رقم ١٩٨٧/٤/١٠ من المدة (٧٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨، ولما إذا كانت  
مادة (مؤسسة ذات نفع عام الواردة فيه) يمكن أن تندرج ضمنها الجامعات الأهلية في  
السياق وبالتالي هل يجوز اعادة الموقوف في ملك الخدمة المدنية إلى تلك الجامعات.

وبعد التدقيق والمداولة يقرر الديوان بالأغلبية ما يلي:-  
حيث أن الجامعات تنشأ بمقتضى القانون المدني وقانون الشركات وعلى شكل شركات  
الاستثمار وحيث أن الشركات لديها بالضرورة (أرباح) تحكم طبيعتها ودون حاجة لإثبات  
حكم تعريف الشركة الوارد في القانون المدني م(٥٨٢) والتي تنص على (الشركة عقد  
يؤتمن بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال  
من أصل لاستثمار ذلك المشروع والتسليم ما ينشأ من ربح أو خسارة).

وإن مجرد وجود نص في المادة (٣) من قانون الجامعات الأهلية يقضي بأن الجامعة  
الأهلية تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف التعليم العالي المنصوص عليها في قانون  
التعليم العالي، كما أن وجوب حصولها على ترخيص من مجلس التعليم العالي لا يغير من  
مهمتها كشركة كما أن الشركات ذات الصلة الخاصة تحتاج أيضاً إلى ترخيص اضافي من  
الجهات المختصة الحكومية ذات العلاقة بنشاطات هذه الشركات، وهذا لا يعطى صفة للتص

مجلس  
الجامعة  
الاهلية

موافقة  
لجنة  
الاهلية  
على  
المجلس  
الاهلي



# قرار المخالفة

للعضو - نواف العتيبي

ممثل التعليم العالي

لقد أكتفينا بالموافقة فيما توصلت إليه بخصوص ما إذا كانت الجامعات المختصة بتدريس ذات ذات نفع عام بالمعنى المقصود في المادة (٧٥) فقرة ١ من نظام الخدمة الأمنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

دع إلى النص القانوني كما أوردناه المشرع بتوضيح أن المادة (٧٥) فقرة (١) من نظام الخدمة الأمنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ قد نصت على أنه:

١- الوزراء أو من يفوضه بناء على ترشيح الوزير أن يقرر إعارة الموظف بموافقة الخطبة الحكومية أخرى أو إلى أي منظمة دولية أو القومية أو مؤسسة عامة داخل المملكة أو خارجها من طلبها كما يجوز إعارته بالطريقة نفسها إلى أي سلطة محلية أو مؤسسة ذات نفع عام للمملكة أو إلى شركة تصاهر فيها الحكومة.

دع إلى قانون الجامعات الأهلية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ أن المادة الثالثة فيه تقول:-  
١- الجامعة الأهلية إلى المساهمة في تحقيق أهداف التعليم العالي المتمحورين عليها في الحقول العلمي العمول به " وهي تنشأ بموجب قانون التعليم العالي بقرار من مجلس التعليم العالي للضوابط والتمويلات التي تقررها المادة (٤) من القانون.

٢- لا بد في المادة (٥) من قانون الجامعات الأهلية.  
٣- الجامعة الأهلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وأنها بهذه الصفة أي تعاضد في شؤونها وأعمالها حق ملكه الأموال المنقولة وغير المنقولة وإيرام العقود بما في ذلك عقود البيع والافتراض وقبول التبرعات والهبات والتوصيات وإجراء سفر التصرفات القانونية حتى أن لا شيء ذلك كله مع إحدائها.

٤- في المادة (٦) من قانون الجامعات الأهلية ينوب المجلس الصلاحيات والمسؤوليات.

٥- الموافقة على تشاد أنواع الدراسات في الجامعات الأهلية.

٦- الموافقة على خطط الجامعات الأهلية وتحديد أولوياتها.

٧- في حقول التخصص، في مختلف المستويات في الجامعات الأهلية.

محضر المجلس

د- إقرار أسس قبول الطلبة في الجامعات الأهلية.

هـ- الموافقة على قبول التبرعات والهبات والمنح التي تقدم للجامعات الأهلية.

و- مناقشة الموائذات والتقارير السنوية للجامعات الأهلية لتعليم إيجازاتها وتقديم التوصيات لتصحيح عملها ورفع مستواها.

ز- الموافقة على إتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي وبرامجه بين الجامعات الأهلية والجامعات الأردنية والمؤسسات والهيئات المختصة العربية والإقليمية والدولية.

فإن الجامعة الأهلية تقوم بخدماتها المختلفة ذات اللغ العام بترخيص من مجلس التعليم العالي ويشتراف ورقابة منه حيث ورد في المادة (٧) لفقرة (أ) يقدم طلب تأسيس الجامعة الأهلية إلى المجلس مرفقاً بالبيانات والوثائق وسائر الضمانات التي يقرها، ويصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد على ستة شهور.

ويؤسس المجلس للتأكد من تحقيق الجامعة لأهدافها وله في حالة مخالفتها للقوانين والأنظمة والتعليمات أن يوقف قبول الطلبة فيها أو يعلقها أو يسحب ترخيصها.

وقد ورد في قانون التعليم العالي رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ المادة السادسة بنشأ في المملكة مجلس يسمى (مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي) يهدف إلى رفع مستوى وكفاءة التعليم العالي في المملكة، ولم يفصل القانون بذلك الجامعات الرسمية عن الجامعات الأهلية كما أن ديوان الخدمة المدنية لا يفرق في تعيينات للتعيين بين الجامعات الرسمية والأهلية.

كما أن جو العلم بأن الأنسهم التي تباع في الأسواق المالية هي أسهم الشركات الأم لهذه الجامعات وليس أسهم الجامعات نفسها.

لذا نجد أن الجامعات الأهلية هي هيئات تؤسسها جهة غير حكومية وتديرها، لكن بترخيص وموافقة من الدولة مع رقابة وإشراف مستثمرين من السلطة لضمان عدم إغراق هذه المؤسسات الأهلية عن الأهداف المنشودة والمتخذة لها. وهي بذلك تكون قد دمجت الشخصية المعنوية للقيام بخدمة عامة والمشاركة في تحقيق أهداف التعليم العالي كما وردت في المادة (٣) من قانون التعليم العالي فهي تسد بذلك حاجة مشتركة للمجتمع وبذلك فإن الجامعة الأهلية تعتبر مؤسسة ذات نفع عام بالمعنى المحدد في المادة (٧٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

نواف المطوي

قرار

صادر عن الديوان الخالص بتفسير القوانين

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٩

بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٩ اجتمع الديوان الخالص بتفسير القوانين في مقر محكمة التمييز، برئاسة رئيس المحكمة التمييز الاستاذ طاهر حكمت وعضوية كل من معالي المستشارين  
الجناباوي رئيس ديوان التشريع والرأي وعضوية كل من الاستاذين عبد الحفيظ التلي  
محكمة التمييز ويسلم نوريان قاضي محكمة التمييز والسيد عمر العمري مندوباً عن  
السلطة، وذلك للنظر في طلب التفسير الموجه من دولة رئيس الوزراء بتكليفه رقم ت  
١١٧٧/٢٩ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١ الموجه إلى وزير العدل ومرفقه بكتاب وزير العدل رقم  
١٣٠/٧ بتاريخ ١٩٩٩/١/٧ الموجه إلى رئيس الديوان الخالص بتفسير القوانين  
معلق بتفسير المادة رقم (٣٢) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ التي  
نص على:-

(يقع راتب التقاعد المخصص للآخرين من تاريخ اكتماله المسبقة عشرة من صوره إلا  
في الأحوال التالية:-

١- إذا كان عند اكتماله المسبقة عشرة من العمر يتابع العلم في مدرسة ثانوية أو كلية  
أو في اعطاه راتب التقاعد ما دام طالباً أو لغاية اكتماله الخامسة والعشرين من العمر  
لهذا السبق...).

والتفسير المادة (١٣) من قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ التي نص  
على:-

(يقع راتب التقاعد المخصص للآخرين من تاريخ اكتماله المسبقة عشرة من صوره إلا  
في الأحوال التالية:-

١- إذا كان عند اكتماله المسبقة عشرة من صوره يتابع العلم في مدرسة ثانوية أو كلية  
أو في اعطاه راتب التقاعد ما دام طالباً أو لغاية اكتماله الخامسة والعشرين من العمر  
لهذا السبق).



ونبيان ما إذا كان النصان الواردان في المادتين المذكورتين من القوانين المذكورين  
إليهما يتجلمان من مكرري مراكز التدريب المهني ومناهج الدراسات الجامعية بالانتماء  
وطالب الدراسات المسائية مستحقين للرواتب التقاعدية الفرعية عن مورثهم علماً بأن  
لمشار إليهما أم لا.

وبالتفريق في التصوص القانوني ذات العلاقة، نجد أن النص في المادتين المذكورتين  
من القوانين ورد بشكل واضح وصريح وقطع الدلالة بأنه يقتصر على من يتابع العلم في  
مدرسة ثانوية أو كلية... وهو بحكم هذه الصراحة والوضوح، لا يترك مجالاً للشك  
الأبناء غير المذكورين ممن يتابعون العلم في مدرسة ثانوية أو كلية، ولا تعتبر مراكز  
التدريب المهني مشمولة بعبرة مدرسة ثانوية أو كلية.

وبالتالي فإن مكرري مراكز التدريب المهني، لا يكونون مستحقين لهذه الرواتب.  
أما متابعي الدراسات الجامعية ولو كان ذلك بطريق الانتساب فهم مشمولون  
ومستحقون للرواتب التقاعدية الفرعية، لأن النص على الدراسات الجامعية ورد مطلقاً وهو  
بالتالي يشمل الدراسة بالانتساب أو الدراسة بالانضمام.

أما بالنسبة لطلاب الدراسات المسائية، فإن من يستفيد منهم من هذه الرواتب الفرعية  
هم الذين يتابعون الدراسة في كلية أو جامعة ولو كانت الدراسة مسائية فيها أما من يتابع  
الدراسة المسائية في غير المدارس الثانوية أو الكليات فهم لا يستحقون هذه الرواتب  
التقاعدية الفرعية.

وهذا ما نقره بصدد التفسير المطلوب بالإجماع.

قراراً صدر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٩.

رئيس	عضو	عضو
الديوان الخاص بتفسير القوانين	رئيس ديوان التشريع والرأي	للسي محكمة التمييز
رئيس محكمة التمييز	في رئاسة الوزراء	للنسي عبدلطيف التلي
القاضي طاهر حكمت	علي الهنداوي	
عضو	عضو	
القاضي محكمة التمييز	رئيس لجنتي الاتحاد المدني والعسكري	
القاضي بهلام أويوان	وزارة المالية	
	الديوان الخاص بالتقاضي	